

**لائحة صندوق التأمين الحكومى
لضمانات أرباب العهد**

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠٠٦

بلائحة صندوق التأمين الحكومى

لضمانات أرباب العهد

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور:

وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ بشأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافأاتهم أو حوالتهم إلا في أحوال خاصة ، وعلى قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٨٦ الخاص بلائحة صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد.

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى السادس من يونيه سنة ١٩٤٨ بإصدار لائحة المخازن والمشتريات.

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٥٠/٢/٨ بإنشاء صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٧٣.

وعلى قرار وزير المالية رقم ٧١ لسنة ١٩٢٩ بتأسيس صندوق ضمانات تعاونى للصيرافة والمحصلين التابعين لمصلحة الأموال المقررة.

وعلى موافقة مجلس الوزراء ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة.

قرر

(المادة الأولى)

تسرى أحكام اللائحة المرفقة على وحدات الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وكافة الأجهزة الأخرى التى تشملها الموازنة العامة للدولة كما تسرى الأحكام على الوحدات والهيئات والأجهزة التى تتضمن القوانين أو القرارات الصادرة بأنها قواعد خاصة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه القوانين والقرارات ويطلق على الوحدات والهيئات والأجهزة التى تسرى عليها أحكام هذه اللائحة (الجهات الإدارية).

ويباشر صندوق التأمين الحكومى لضماتات أرباب العهد المنشأ بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٨ فبراير عام ١٩٥٠ المشار إليه عمليات التأمين طبقاً لأحكام اللائحة المرفقة وبالشروط والأسعار التى يصدر بها قرار من وزير الإستثمار.

(المادة الثانية)

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه كما يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القرار.

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من أول السنة المالية التالية لتاريخ نشره.

حسنى مبارك

صدر برئاسة الجمهورية

فى (١٣ رجب ١٤٢٧ هـ - الموافق ٧ أغسطس سنة ٢٠٠٦ م)

لائحة صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد

مادة (١)

فى تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بكل من الكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها.

العهد : النقود أو أوراق الدمغة أو الطوابع ذات القيمة أو الأدوات أو المهمات أو وسائل النقل أو غيرها التى تسند إلى أمين العهدة.

أمين العهدة : كل من يشغل وظيفة صراف أو محصل أو أمين مخزن أو سائق أو إحدى الوظائف ذات العهدة سواء كان من العاملين الدائمين أو المؤقتين ويستثنى من ذلك المحصلون التابعون لمصلحة الضرائب العقارية الصادر فى شأنهم قرار وزير المالية رقم ٧١ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه.

الصندوق : صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد المنشأ بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٨ فبراير عام ١٩٥٠ المشار اليه.

مادة (٢)

تلتزم الجهات الإدارية الخاضعة لأحكام هذه اللائحة بأن تحرر خلال الشهر الأخير من السنة المالية نسختين من النموذج رقم (١) المرفق وتتضمن كل من النسختين البيانات الآتية :

أ- أسماء العاملين الذين يتعين التأمين عليهم فى السنة المالية التالية.

ب- قيمة العهدة التى تسند إلى كل منهم.

ج- قيمة قسط التأمين واجب السداد لحساب الصندوق.

ويتم التوقيع على النسختين من مدير إدارة شئون العاملين بالجهة بما يفيد صحة البيانات الواردة فيها ويؤثر عليهما من رئيس الحسابات بما يفيد سداد أقساط التأمين لحساب الصندوق.

وترسل النسختان مع الشيك إلى الصندوق في موعد غايته اليوم الأول من السنة المالية المراد التأمين عنها ، ويعتمد الصندوق النسختين ويعيد إحداهما إلى الجهة الإدارية للاحتفاظ بها.

وفي حالة نقل العهدة من أمين عهدة إلى أمين آخر مؤمن عليه لدى الصندوق خلال الفترة التأمينية ، يجب على الجهة الإدارية إخطار الصندوق فوراً بهذا التغيير مع ذكر تاريخ تسليم العهدة إلى أمين العهدة الجديد وتاريخ ورقم وقيمة الشيك الذي تم بموجبه سداد قسط التأمين عنه.

مادة (٣)

يعد في كل جهة إدارية خاضعة لأحكام هذه اللائحة سجل تقييد فيه أسماء أمناء العهد العاملين بها على أن يتضمن البيانات الآتية :

- أ- إسم أمين العهدة ووظيفته.
- ب- المرتب أو الأجر الاساسى الشهرى لأمين العهدة.
- ج- نوع العهدة المؤمن عليها وقيمتها التقديرية والقيمة المؤمن بها.
- د- قيمة قسط التأمين وتاريخ استقطاعه.

مادة (٤)

على الجهات الإدارية المؤمنة لدى الصندوق إتخاذ الإجراءات الجنائية أو المدنية أو التأديبية حسب الأحوال قبل أمين العهدة المسئول في حالة تحقق أي من الأخطار المؤدية إلى هلاك العهدة أو الإنتقاص من قيمتها كلياً أو جزئياً وعلى هذه الجهات موافاة الصندوق بما إتخذته من إجراءات أولاً بأول وما أنتهت إليه من نتيجة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ البت في المسئولية أو صدور حكم فيه.

وتكون المبالغ التي تسترد من أمين العهدة إختياراً أو جبراً من حق الصندوق في حدود ما يكون قد سدده من تعويض.

مادة (٥)

للجهة الإدارية - بموافقة الصندوق - ألا تتخذ إجراءات الرجوع بقيمة العجز على أمين العهدة أو أن توقف ما تكون قد إتخذته من إجراءات في هذا الشأن في الحالتين الآتيتين :

- (أ) إذا كان مرجع العجز في العهدة إهمالاً غير متعمد من جانب أمين العهدة أو سبباً خارجياً عن إرادته بشرط ألا تزيد قيمة هذا العجز على خمسة آلاف جنيه.
- (ب) إذا صدر حكم جنائي على أمين العهدة أو تم فصله من الخدمة وتبين من متابعة حالته المالية بواسطة الجهات الأمنية أنه معسر وليست له ممتلكات يمكن الرجوع عليها.

مادة (٦)

يحل الصندوق قانوناً بما دفعه من تعويض فيما يكون للجهة الإدارية من حقوق قبل أمين العهدة وللصندوق الحق في طلب خصم قيمة التعويض من المبالغ المستحقة لأمين العهدة طبقاً لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار إليه دون حاجة إلى إستصدار حكم بذلك أو إتخاذ أي إجراء قضائي.

مادة (٧)

تسرى في شأن رجوع الصندوق على أمين العهدة المسئول بقيمة التعويض الذي يكون قد سدده الصندوق إلى الجهة الإدارية أحكام التقادم المنصوص عليها في القانون المدني.

مادة (٨)

تتكون موارد الصندوق من:

- (أ) أقساط التأمين.
- (ب) ريع إستثمارات أموال الصندوق.
- (ج) التعويضات المسـتـتـرـدة.
- (د) أية إيرادات أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

مادة (٩)

تستثمر أموال الصندوق في وجوه الإستثمار التي يعينها مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

مادة (١٠)

يكون للصندوق حساب إيرادات ومصروفات يقيد في جانب الإيرادات أقساط التأمين المحصلة وعائد استثمار أموال الصندوق والمبالغ التي تسترد من أمناء العهد وفاء للتعويضات المسددة وما يستجد من إيرادات أخرى متنوعة ويقيد في جانب المصروفات التعويضات المدفوعة ومخصص التعويضات تحت التسوية والمصروفات اللازمة لإدارة الصندوق.

ويخصص فائض الإيرادات لتكوين مال احتياطي للصندوق وذلك بعد الأخذ في الإعتبار مخصص التعويضات تحت التسوية لمقابلة مطالبات التعويض التي تم الإبلاغ عنها قبل إنتهاء السنة المالية ولم تصرف ويتعين أن يكون هذا المخصص كافياً لمقابلة حقوق الجهات.

مادة (١١)

يكون للصندوق موازنة تخطيطية مستقلة تعد قبل بداية السنة المالية بأربعة أشهر وتعرض فور إعدادها على مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين للموافقة عليها.

مادة (١٢)

يعد الصندوق في موعد أقصاه نهاية شهر إبريل من كل عام تقريراً عن نشاطه ونتائج أعماله يتضمن البيانات التي توضح مركزه المالي والبيانات التحليلية الأخرى.

كما يعد خلال الأربعة أشهر التالية لإنتهاء السنة المالية قائمة بالمركز المالي وحساب الإيرادات والمصروفات وتقريراً عن المركز المالي وعن نشاطه خلال تلك السنة ، وتعرض هذه التقارير على مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

مادة (١٣)

يعهد بالمراجعة السنوية لحسابات الصندوق إلى الإدارة العامة لمراقبة حسابات قطاع التأمين بالجهاز المركزى للمحاسبات وعلى الصندوق أن يضع تحت تصرف المراجعين ما يرونه ضرورياً من سجلات ومستندات وبيانات لإتمام المراجعة.

مادة (١٤)

يكون مديرو المخازن وشنون العاملين والحسابات بجميع الجهات الإدارية الخاضعة لأحكام هذه اللائحة مسئولين عن تطبيق أحكامها كل في حدود اختصاصه.

ويعهد الى المراجعين بالهيئة العامة للخدمات الحكومية ومفتشى وزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات متابعة قيام الجهات المشار إليها بسداد أقساط التأمين المستحقة للصندوق وتقوم هذه الأجهزة بإبلاغ الجهات الإدارية والصندوق بأى تقصير فى سداد الأقساط أو تطبيق الأحكام المنصوص عليها فى هذه اللائحة.

مادة (١٥)

يكون لموظفى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين المنصوص عليهم فى المادة (٩٥) من قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر المشار إليه حق التفتيش على الجهات الإدارية التى تسرى عليها أحكام هذه اللائحة للتحقق من الإلتزام بها.

